

مع تنفيذ مراجعة الربحية لمؤشر مورجان ستانلي

مؤشرات البورصة تواصل التباين.. و«العام» يرتفع 20.01 نقطة



جلسة متباينة للبورصة

وانخفضت السيولة 20.95 % إلى 1.17 مليار دينار، ونفذ بالشهر 275.52 ألف صفقة، بتراجع 1.18 %.

ودعم الأداء الشهري ارتفاع 11 قطاعا في مقدمتها التامين بنحو 6.76 %، بينما تراجع قطاع الاتصالات وحيدا بنحو 6.16 %، واستقر قطاع المنافع حيدا.

وتصدر سهم "النخيل" القائمة الخضراء بـ191.97 %، وتصدر "بيتك" المرتفع 4.92 % نشاط التداول على كافة المستويات بحجم بلغ 280.93 مليون سهم، وسيولة بقيمة 221.82 مليون دينار.

ومع استمرار إعلان القوائم المالية للشركات المدرجة، شهد الشهر الحالي عدة أحداث على المستوى السيادي والاقتصادي في الكويت بينها صدور مرسوم أميري بحل مجلس الأمة، إلى جانب تنفيذ اندماج بيت التمويل الكويتي "بيتك" على البنك الأهلي المتحد - الكويت، وإلغاء إدراج الأخير من البورصة.

يأتي ذلك إلى جانب تنفيذ مراجعة مؤشر مورجان ستانلي "إم إس سي آي"، بدخول مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار لمؤشر الشركات الصغيرة، وإعلان مراجعة مؤشر فونسي راسل التي سوف تطبق الشهر المقبل.

للبورصة خلال شهر فبراير 2024، مع ارتفاع 2.05 % بالقيمة السوقية يقدر بـ882 مليون دينار (2.87 مليار دولار).

صعد مؤشر السوق الأول خلال الشهر الحالي بنسبة 2.51 % أو 199.56 نقطة ليُغلق التعاملات بمستوى 8159.01 نقطة.

وانهى مؤشر السوق العام التعاملات بالنقطة 7440.58، بارتفاع 2.37 % يُعادل 172.2 نقطة، عن مستوى بنهاية شهر يناير 2024.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي نموا 1.89 % ليُغلق بمستوى 6086.05 نقطة رابحا 112.94 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية لمؤشر السوق الرئيسي 50 خضراء بزيادة 0.64 % أو 37.82 نقطة مُنيها تعاملات الشهر بالنقطة 5957.01.

وسجلت البورصة تداولات بنهاية تعاملات أمس قيمة سوقية بـ43.804 مليار دينار بارتفاع 2.05 % يقدر بـ882 مليون دينار قياسا بمستواها في ختام الشهر المنصرم البالغ 42.922 مليار دينار.

الأمر كان مختلفا على مستوى التداولات التي تراجعت جماعيا، إذ تقلصت الكيات 25 % عند 4.68 مليار سهم،

25.89 مليون دينار، بنمو 1.12 %.

يشار إلى أن البورصة أعلنت إلغاء إدراج سهم البنك الأهلي المتحد - الكويت؛ لتنفيذ اندماجه مع بيت التمويل الكويتي "بيتك" ليصبح الأخير البنك الدامج.

وبشأن الأسهم، فقد تصدر سهم "النخيل" القائمة الخضراء بنمو أسبوعي 14.29 %، بينما جاء "تحصيلات" على رأس التراجعات بـ33.08 %.

وتقدم "وناق" المنخفض 1.84 % نشاط الكيات بنحو 36.73 مليون سهم، بينما جاء "بيتك" في مقدمة السيولة بقيمة

اليوم بلغت 43.804 مليار دينار، بتراجع 1.57 % يقدر بـ698 مليون دينار قياسا بمستواها في ختام الأسبوع المنصرم البالغ 44.502 مليار دينار.

وتقلصت التداولات أسبوعي 0.35 % يُعادل 25.96 نقطة.

كما زاد مؤشر السوق الرئيسي 0.20% أو 11.96 نقطة إذ أغلق الأسبوع بالنقطة 6086.05.

وفي المقابل، انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بواقع 0.18 % أو 10.62 نقطة ليصل إلى مستوى 5957.01.

وسجلت الاسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات

النقطة 8159.01، رابحا 30.94 نقطة عن مستواه في الأسبوع المنتهي بـ22 فبراير 2024.

واختتم مؤشر السوق العام التعاملات بمستوى 7440.58 نقطة، بنمو أسبوعي 0.35 % يُعادل 25.96 نقطة.

كما زاد مؤشر السوق الرئيسي 0.20% أو 11.96 نقطة إذ أغلق الأسبوع بالنقطة 6086.05.

وفي المقابل، انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بواقع 0.18 % أو 10.62 نقطة ليصل إلى مستوى 5957.01.

وسجلت الاسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات

النقطة 8159.01، رابحا 30.94 نقطة عن مستواه في الأسبوع المنتهي بـ22 فبراير 2024.

واختتم مؤشر السوق العام التعاملات بمستوى 7440.58 نقطة، بنمو أسبوعي 0.35 % يُعادل 25.96 نقطة.

كما زاد مؤشر السوق الرئيسي 0.20% أو 11.96 نقطة إذ أغلق الأسبوع بالنقطة 6086.05.

وفي المقابل، انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بواقع 0.18 % أو 10.62 نقطة ليصل إلى مستوى 5957.01.

وسجلت الاسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، مع تنفيذ مراجعة الربحية لمؤشر مورجان ستانلي "إم إس سي آي".

وتتضمن مراجعة مؤشر مورجان ستانلي "إم إس سي آي"، دخول مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار لمؤشر الشركات الصغيرة.

وشهدت البورصة ارتفاع مؤشرها العام 20.01 نقطة ليبلغ مستوى 8159.01 نقطة بنسبة ارتفاع 0.27 بالمئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0.35 نقطة ليبلغ 6086.05 نقطة بنسبة انخفاض 0.13 بالمئة من خلال تداول 80.7 مليون سهم عبر 5121 صفقة نقدية بقيمة 10 ملايين دينار (نحو 30.5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 28.43 نقطة ليبلغ مستوى 8159.01 نقطة بنسبة ارتفاع 0.35 بالمئة من خلال تداول 132.7 مليون سهم عبر 8483 صفقة بقيمة 55.7 مليون دينار (نحو 169.8 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسية 50) 28.15 نقطة ليبلغ 5957.01 نقطة بنسبة انخفاض 0.47 بالمئة من خلال تداول 49.9 مليون

«الخطوط الكويتية» تبحث سبل توطيد

العلاقات مع أيرلندا



الفقعان والكريباني خلال استقبال الوفد

الاعمال وهو ما يشجعنا على تعزيز هذا التعاون وتحقيق الأمال والاهداف المرجوة بالإضافة إلى الدخول لأسواق جديدة ومتنوعة ذات جدوى اقتصادية ايجابية تلبي في نفس الوقت من رغبات عملائنا الكرام".

واختتم الفقعان حديثه بالتأكيد على متانة العلاقات الراسخة والتاريخية التي تجمع بين البلدين، معربا عن أمله بأن تواصل هذه العلاقات تطورها بما يعود بالنفع على دولة الكويت وجمهورية أيرلندا الصديقة.

ومن جانب آخر، تم استضافة الوفد في جولة ميدانية إلى معرض الشارقة الدائم وتعرف من خلاله على تاريخ الخطوط الجوية الكويتية وإنجازاتها وجميع حقباتها على مدار 70 عاما منذ بداية التأسيس في عام 1954 مروراً بتطوير الاسطول والخدمات والغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت وصولاً إلى الوقت الحاضر.

التشغيلية التي تخص الطيران بين الطرفين".

وتابع الفقعان: "إن هذا التعاون المشترك يفتح المجال أمام دراسة تشغيل رحلات بين البلدين وعقد اتفاقيات لتبادل الخبرات والفرص الاستثمارية خاصة أن العديد من الكويتيين يسافرون إلى أيرلندا سواء للسياحة أو الدراسة أو

استقبال وزير المشاريع جمهورية أيرلندا سيمون كوفني، والسفيرة اليسون ميلتون والوفد المرافق لهما، حيث ناقشنا أهمية تعزيز العلاقات بين الخطوط الجوية الكويتية والجهات والشركات في جمهورية أيرلندا الصديقة وكيفية ترسيخ هذه العلاقات لمزيد من التعاون المشترك في القطاعات

استقبل رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الكابتين عبدالمحسن الفقعان، وفداً أيرلندياً يترأسهم وزير المشاريع والتجارة والتوظيف لجمهورية أيرلندا سيمون كوفني، وسفير جمهورية أيرلندا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة اليسون ميلتون وعدد من رجال الأعمال والشركات الأيرلندية في المقر الرئيسي للشركة، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية الكابتين أحمد الكريباني وبعض المسؤولين في الشركة.

هذا ويحث الطرفان سبل توطيد أواصر العلاقات بين الخطوط الجوية الكويتية وجمهورية أيرلندا في فيما يخص قطاع النقل الجوي والعمل على تطويرها بما يعود بالصلحة ويخدم كافة الأطراف.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكابتين عبدالمحسن الفقعان: "يسرنا

«أسواق المال» توافق على اندماج

«المزايا» و«دبي الأولى»

"دبي الأولى"، منها المصادقة على مشروع عقد الاندماج وجميع ملحقاته، وتقدير تقييم الأصول المعبر من قبل مقوم الأصول المستقل، ومعدل تبادل الأسهم.

وقبل يومين، أعلنت "مزايا" الانتهاء من إجراءات شهر قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 4 يناير 2024، وأقرت الاندماج والنشر في الجريدة الرسمية والتأشير في السجل التجاري لشركة بوزارة التجارة والصناعة، كما أعلنت "دبي الأولى" شهر قرارات عموميتها الخاصة بالاندماج.

الذكر.

ونوهت "المزايا" في بيانها لبورصة الكويت، اليوم الخميس، بأنه لا يوجد أثر مالي لتلك المعلومة الجوهرية.

وكان مجلس إدارة الشركتين قد وافق في 19 أكتوبر 2023 على التوصية للجمعية العامة غير العادية بمناقشة المصادقة على مشروع عقد الاندماج عن طريق الضم بين الشركتين لتصبح الأولى هي الدامجة.

وأقرت عمومية "المزايا" في 4 يناير المنصرم 5 بنود للاجتماع بشأن مشروع عقد الاندماج عن طريق الضم مع

وافقت هيئة أسواق المال على تنفيذ عملية الاندماج بطريق الضم بين شركة المزايا القابضة، وشركة دبي الأولى للتطوير العقاري. وتأتي تلك الموافقة شريطة الالتزام بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعدلاتها، واتباع إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج الواردة بالملاحق رقم 1 من الكتاب التاسع عشر (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف

للإطلاع على طرق الاحتيال المتجددة وكيفية تفاديها

«الوطني» يدعو عملاءه لمتابعة الرسائل التوعوية باستمرار

وأفضل السبل للاستفادة من الخدمات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني داعم وشريك رئيسي في كل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، حيث دأب "الوطني" باعتباره أحد أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما يحرص على تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية.

وتعد جهود الوطني في توعية عملائه راسخة وركيزة أساسية في إستراتيجيته، حيث يشدد دائماً على ضرورة التزام العملاء بالتعليمات والإرشادات الأمنية العامة لتجنب عمليات الاحتيال الإلكتروني، مع أهمية تغيير الأرقام السرية للبطاقات المصرفية باستمرار وعدم مشاركتها مع أي شخص يدعي اتصاله من طرف البنك. وتعتبر حملة «لنكن على دراية» هي الأضخم على مستوى دول المنطقة، وتهدف إلى رفع الوعي المصرفي والمالي لعملاء البنوك، كما تتبنى موضوعات توعوية غاية في الأهمية، من أبرزها، الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر الاستثمارات عالية المخاطر

خلال الحملة التأكيد على أن البنك لن يطلب معلومات شخصية عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، محذرا العملاء من الرد على تلك الرسائل التي تمثل محاولات احتيال الهدف منها الحصول على معلومات العميل المصرفية لسرقة أمواله أو بياناته.

ويؤمن بنك الكويت الوطني بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وزيادة الوعي بكيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتنوعة التي يقدمها البنك عبر فروع وكافة قنواته الإلكترونية، وذلك عبر صفحاته على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى البنوك الكويتية.

بتقديم مساعدات نقدية، وطلب البيانات المصرفية من أجل منح المساعدات، أو الاتصال المباشر على العملاء وانتحال صفة جهات رسمية من الدولة سواء من الشرطة أو أي جهة أخرى لسرقة البيانات.ويحذر بنك الكويت الوطني من كافة صور الاحتيال سواء باستخدام الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو حتى المكالمات الهاتفية، حيث ينشر البنك عبر قنواته الإلكترونية في مواقع التواصل مواد تحذر من الضغط على إعلانات مجهولة المصدر، أو إعلانات مشابهة لمؤسسات رسمية مثل إعلان اكتتاب البنوك أو شركات الاتصال التي تجري اكتتاباً حقيقياً في نفس الفترة. كما تتضمن رسائل الوطني التوعوية

قنواته الإلكترونية رسائل ومقاطع مصورة تحذر من عمليات الاحتيال المتجددة، مثل مخاطر الاستثمارات الوهمية سواء في السلع أو العملات الافتراضية وكذلك العقارات.

كما أن هناك صورا أخرى لعمليات الاحتيال مثل خداع العملاء بالاستثمار في أسهم وسندات مغرية تُدر عوائد كبيرة ومجزية، أو إعطاء معلومات مزيفة عن استثمار حقيقي، أو الدخول إلى مواقع تداول وهمية وتسجيل البيانات الشخصية للحصول على الأرباح.

كذلك تشمل وسائل الاحتيال انتحال هويات وحسابات بعض المشاهير ورجال وسيدات الأعمال عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإيهام العملاء

يواصل بنك الكويت الوطني دعمه المستمر لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المالية في المجتمع وتعزيز توعية العملاء من مختلف الشرائح.

ويدعو الوطني خلال هذه الحملة العملاء إلى متابعة آخر المنشورات والرسائل التوعوية التي يقدمها البنك عبر قنواته المختلفة، لإطلاعهم على أحدث صور عمليات الاحتيال وكيفية تفاديها، حيث يتبع المحتالون دائماً طرقاً ملتوية وأساليب جديدة ومختلفة لسرقة بيانات العملاء.

وينشر البنك عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي وكافة